



كلمة
المجموعة العربية

يلقيها

الدكتور توفيق جابر

أمام

اللجنة التحضيرية
لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

نيويورك في ١٥/١٢/٢٠١١

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

*Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017*

بداية، تؤكد المجموعة العربية تطلعها للمشاركة بفاعلية في المحطات الرئيسية والحاسمة المتبقية من العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المقرر عقده في البرازيل في حزيران ٢٠١٢، وتعرب عن أملها بأن ينجح المؤتمر في الخروج بتوافق دولي حول سبل وآليات دعم التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة، لما بعد عام ٢٠١٢.

وقد اطلعت المجموعة العربية باهتمام بالغ على الورقة الإسترشادية التي أعدتها هيئة مكتب مؤتمر ريو+٢٠ تحضيراً لإجتماع اليوم والغد بهدف تركيز النقاش، والتي تطرح أسئلة وقضايا هامة وبدائل مختلفة فيما يخص شكل ومضمون النسخة الأولى من الوثيقة الختامية للمؤتمر، تلك الوثيقة التي تتطلع للمشاركة الإيجابية والفعالة في صياغتها خلال الأشهر المتبقية قبل انعقاد المؤتمر. وتود المجموعة العربية في إطار مساهمتها في الردّ على الأسئلة المطروحة في الورقة الإسترشادية، أن تقدّم المقترحات التالية، وأن تبرز موقفها إزاء القضايا الرئيسية محل نقاش والنتائج الواجب أن يحققها مؤتمر ريو+٢٠. وتمّ مناقشة هذه المقترحات والمواقف باستفاضة خلال الإجتماعات التحضيرية العربية للمؤتمر، وترجمت في شكل توصيات صدرت عن الإجتماع التحضيري الإقليمي العربي الذي نظّمته الإسكوا وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في القاهرة يومي ١٦ و١٧ أكتوبر ٢٠١١، وتمّ تقديمها كمساهمة في الوثيقة التجميعية للمؤتمر. وتتمثل أهم محددات موقفنا في النقاط التالية:

أولاً: محددات عامة:

- ضرورة اعتماد نهج متوازن لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الترابط والتفاعل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ضرورة عدم المساس بمبادئ مؤتمر ريو ١٩٩٢ ورفض أية محاولة لإعادة التفاوض عليها.
- أهمية تجديد التأكيد على مبادئ إعلان ريو، خاصة المبدأ السابع بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بين الدول، والمبدأ الثالث والعشرين بشأن حماية الموارد البيئية والطبيعية للشعوب التي تعاني من الاحتلال والهيمنة والاضطهاد.
- أهمية تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، وضرورة وفاء الدول المتقدّمة بالتزاماتها تجاه الدول النامية في هذا الصدد.
- ضرورة عدم قيام الدول المتقدمة بتحميل الدول النامية أية التزامات إضافية، وأن تقدّم الدول المتقدمة التمويل الكافي للدول النامية وتنقل لها التكنولوجيا المناسبة وتساعد على بناء القدرات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.
- أهمية مشاركة المرأة والشباب وأصحاب الاحتياجات الخاصة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصالح في عمليات التنمية وصنع القرار.
- أهمية دعم وبناء شبكات معلومات وقواعد بيانات للتنمية المستدامة لدعم عملية اتخاذ القرار وإنشاء نظام إقليمي لمعلومات التنمية المستدامة.
- أهمية إدراج البعد الإقليمي في نتائج مؤتمر ريو+٢٠.

ثانياً: فيما يخص الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة:

تؤكد الدول العربية أن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ليس غاية بحدّ ذاته، بل هو وسيلة لتنفيذ ما يجري الاتفاق عليه في مؤتمر ريو+٢٠. لذلك يجب أن يتناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وألا يترتب أية أعباء إضافية على الدول النامية، وألا يؤدي إلى فرض عوائق أو شروط إضافية تقنية أو تجارية على هذه الدول. وترى المجموعة أهمية بحث موضوع الإطار المؤسسي على نحو يراعي الاعتبارات التالية:

- ضرورة تعزيز الإطار المؤسسي الدولي القائم قبل التفكير في إنشاء مؤسسات جديدة، والعمل نحو بناء وتفعيل البنية المؤسسية الوطنية والإقليمية القائمة، بما فيها اللجان الإقليمية.
- أهمية عدم استخدام الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ذريعة لفرض اعتبارات بيئية كعوائق وشروط إضافية على تقديم المساعدة الإنمائية للدول النامية.
- أهمية تعزيز التنسيق بين الأطر المؤسسية الدولية والإقليمية والوطنية، ودعم التنسيق والاتساق بين أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها.

ثالثاً: فيما يخص مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة:

تعيد المجموعة العربية التأكيد أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للاقتصاد الأخضر حتى الآن. وتود في هذا الصدد إبراز النقاط التالية:

- ضرورة أن يكون أي مفهوم يُتفق عليه للاقتصاد الأخضر في المستقبل أداة لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلاً عنها، وأن يجري تقييم الفرص والتحديات التي يطرحها والوسائل اللازمة لتحقيقه.
- التأكيد، في اعتماد أيّ مفهوم يجري الاتفاق عليه للاقتصاد الأخضر، على مبدأ التحوّل التدريجي بما يتناسب مع إمكانيات وخصائص كل بلد وبعتماد السياسات المناسبة.
- رفض استخدام مفهوم الاقتصاد الأخضر كمودج موحد يطبق على المنطقة كلّها؛ وكذريعة لفرض حواجز تجارية ومعايير بيئية؛ وكشرط مسبق للحصول على المساعدات والدعم المالي؛ وكوسيلة للحدّ من حق الدول النامية في استغلال مواردها الطبيعية على نحو يلبي أولوياتها الإنمائية؛ وكأداة لتنصّل الدول المتقدمة من التزاماتها تجاه الدول النامية.

رابعاً: فيما يخص شكل الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠:

ترى المجموعة العربية أهمية أن تتضمن الوثيقة الختامية، إلى جانب إعلان سياسي مقتضب، خطة عمل شاملة ومنفصلة عن الإعلان السياسي، بحيث تكون الإجراءات والالتزامات التي سيتم الإتفاق عليها واضحة ومحددة، وذلك على غرار الوثائق الختامية الصادرة عن قمة الأرض لعام ١٩٩٢ ومؤتمر جوهانسبورغ لعام ٢٠٠٢، وغيرها من القمم والمؤتمرات الدولية.